مسـاطر النســاء

دراسة ميدانية لبعض مظاهر عمل المرأة في المجتمع العراقي المعاصر

أ.م.جلال علي هاشم الأعرجي
قسم علم الاجتماع/ كلية الآداب
جامعة القادسية

د.طالب عبد الكريم كاظم القريشي الصبّاح
قسم علم الاجتماع/ كلية الآداب
جامعة القادسية

د.بسمة رحمن عودة
قسم علم الاجتماع/ كلية الآداب
جامعة القادسية

٢٠٠٧م

مساطر النساء
دراسة ميدانية لبعض مظاهر عمل المرأة في المجتمع العراقي المعاصر

الخلاصة:

في العراق تطلق كلمة (المسطر) على الأماكن التي يتجمع فيها العمال من الرجال الذين يمارسون أعمال البناء والتحميل وإزالة الأنقاض ، وغيرها من الأعمال اليدوية التي تحتاج إلى جهد بدني كبير، وهذه الأعمال لا

شأن للنساء بها. ولكن في ظل الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية غير المستقرة التي يمر بها العراق حالياً ، بدأت بعض النساء بدافع الحاجة المادية بعرض خدماتهن للعمل في مثل تلك المهن ، وفي بيع المنتجات النفطية ، وغيرها من الأعمال المرهقة التي لا تتلائم وقدراتهن الجسدية دون رقابة أو حماية قانونية.

ولأهمية وخطورة هذه الظاهرة ، سعت الدراسة إلى التحقق من ظروف وأسباب مزاولة المرأة العراقية لهكذا أعمال ، وعلاقة ذلك ببعض المتغيرات الفردية والاجتماعية (كالعمر ، والمستوى التعليمي ، والحالة الاجتماعية ، وطبيعة الإقامة) .

وقد استخدم الباحثين استمارة مقابلة اتسمت بصدق وثبات عاليين ، وطبقت على عينة ضمت (١٥٠) امرأة عاملة في المهن المرهقة ، في محافظات (بغداد ، بابل ، كربلاء ، القادسية) وقد كشفت نتائج الدراسة عن:

١- أن النساء العاملات في المساطر كنّ بأعمار مختلفة ، ولكن اغلبهن كنّ بأعمار متوسطة (٢٦-٤٦) سنة أو كبيرات السن ، وقلة من الفتيات والشابات ، وهناك ارتباط قوي (كا٢= ٠،٤) بين متغيري العمر وأسلوب العمل ، حيث تميل المرأة دون سن الأربعين إلى العمل الجماعي أو العمل مع الأقارب احتراساً على سمعتها.

٢- أن هذه المشكلة ظاهرة حضرية واغلب النساء العاملات بلا تعليم أو تأهيل مهني.

٣- تنتمي اغلب المبحوثات إلى غوائل تعاني من الفقر والبطالة واغلبهن لا عائل لهن ، ومن الأرامل والمطلقات والعانسات أو المهجرات ، اللاتي تكفلن إعالة عوائلهن.

٤- تتعرض النساء العاملات لظروف عمل تعسفية ولا إنسانية ، والى استغلال أصحاب الأعمال والوسطاء.

أوصت الدراسة أن تتولى الدولة :

١- وضع خطة عاجلة للإصلاح الاجتماعي والاقتصادي والأمني ، تتضمن الإسراع بعمليات التنمية وإعادة الإعمار ، لامتصاص البطالة وتقديم المنح والقروض التشجيعية لتمكين النساء من إنشاء المشاريع الصغيرة كتنمية مستدامة.

٢- اتخاذ الإجراءات المناسبة لدعم وتشجيع الزواج من الأرامل والمطلقات والعوانس لسعة هذه الشريحة من النساء في المجتمع العراقي.

المقدمة :

في العراق الملايين من النساء لا عائل لهن ممن كثفت ضغوط الحاجة المادية عليهن لتحمل مسؤولية الإعالة باعتبارهن ربات اسر، إذ لا يستلزم الأمر فقط اعتنائهن بالأبناء ، أو رعاية الآباء والأزواج ، بل أيضا قبول العمل خارج البيت بأي صورة وأحيانا في بيئات غير مناسبة أو مناطق عنف كالتي تعيشها معظم مناطق العراق اليوم. الأمر الذي أدى إلى استغلال أصحاب الأعمال والوسطاء حالات العسر الخاصة التي تعانيها النساء طالبات العمل بفرض شروط وظروف عمل قاسية عليهن تفتقد بعضها إلى ابسط المستلزمات الإنسانية للعمل، حتى أخذت هذه الظاهرة في ظل الأوضاع المأساوية التي يعيشها العراق أبعاداً جديدة وغير مسبوقة .

فهذه الشريحة من النساء تشقى من هموم العمل والعيش ولا تطلب الكثيرات منهن سوى (الستر من الفقر) والقبول بأدنى متطلبات الحياة ، من خلال التعابير التي يطلقنها والتي تعبر عن الشكوى وإدانة المجتمع ، من قبيل (مردود العمل لا يسد سوى حشو المصران) أو (الدنيا ما تسوى شيء). ومما يؤسف له أن هذه الصورة من معاناة المرأة تحصل في مجتمع يملك ثاني احتياط نفطي في العالم ، لكنه يصنف ضمن العشرة بلدان الأكثر فقراً في العالم ، وهي النتيجة التي تمخضت عن الحروب والحصار الاقتصادي والاحتلال ، والتي شاعت في ظلها أوضاع متردية تزدحم بشتى المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ومنها إشكالية عمل المرأة بمساطر النساء وامتهان الأعمال المرهقة.

وهذه الظاهرة تمثل إحدى الصور البائسة لمعاناة الإنسان العراقي المعاصر. ولأهمية هذه الظاهرة وخطورتها الاجتماعية على المرأة والأسرة والمجتمع تحاول هذه الدراسة التعرف على الأنماط الراهنة للعمالة المرهقة للمرأة العراقية ، وتحديد القوى والعوامل التي ساهمت في بروزها والآثار المترتبة عليها من خلال الدراسة الميدانية لعينة تتكون من (١٥٠) من النساء العاملات بهكذا مهن في عدد من المحافظات العراقية.

وتجادل ورقة البحث هذه في أن هذه المشكلة لا يتم الوعي بها وتشخيصها إلا في إطارها الاجتماعي والسياسي والاقتصادي الأوسع ، بوصفها جزء من قضية اجتماعية أعمق واشمل. الأمر الذي يتطلب من المسؤولين عن التخطيط للسياسة الاجتماعية علاج هذه المشكلة في إطار برامج علمية تساعد على إدماج المرأة في عمليات التنمية المجتمعية. ويأمل الباحثين أن تسهم نتائج هذه الدراسة في تقديم الحلول المناسبة لهذه المشكلة.

في تأصيل مفهوم مساطر النساء:

وردت دلالات كلمة المسطر في لسان العرب بمعنى (مجمع) بما يفيد في معنى (المسطر) والمجمع : يكون اسماً للناس ، وللموضع الذي يجتمعون فيه (ابن منظور،١٩٩٧).

كما أطلقت كلمة (الكرس) على الكثير من الناس ، وهم أخلاط ، وجمعها (أكراس) مجتمعون لغرض أو عمل وهم أخلاط . (ابن السكيت ، ١٨٩٥، ص٣٠). كذلك وردت كلمة (الديلم) بمعنى الجماعة من الناس ، أو الإبل وعن كل شيء أذا جمعن لغرض.(ابن السكيت ، ص٣٦).

أما في العالم الغربي فانه لا يوجد ما يقابل المسطر لدينا ، بل هنالك مكاتب أو وكالات عمل تقوم بتوفير فرص العمل لطالبي العمل من الجنسين(Oladce,1984,P.469)

وقد عرفت بريطانيا خلال القرنين (١٨ و ١٩) بيوت العمل كأماكن لإيداع الفقراء ، وفرض العمل عليهم ، حيث كانت تجبر اسر بأكملها على هجر بيوتها لممارسة الأعمال المرهقة التي كانت تحمل ملامح القسوة والقمع

وازدراء المعوزين ومنهم النساء من الأرامل والمطلقات واليتامى باعتبارهن أيادي عاملة رخيصة الثمن، ومعاملتهم بصورة لا تحفظ لهن كرامتهن (د.محمود حسن ، ١٩٨٢، ص ١٢٣-١٤٦) .

أما المعنى الاصطلاحي العام والدارج في العراق ، فأن كلمة (المسطر) تطلق على أماكن تجمع العمال (الرجال) للانطلاق إلى العمل .حيث توجد في كل مدينة عراقية مثل هذه الأماكن، التي بدأت في الآونة الأخيرة تقصدها بعض النساء تحت ظروف الفقر ، طلباً للعمل ومنافسة للرجال في أعمالهم (البينة، ٢٠٠٧، ص٥).

وفي تعريفنا الإجرائي لمساطر النساء لابد أن نميز منذ البداية بين نوعين من المساطر:

النوع الأول: النساء العاملات في القطاع الخاص اللاتي يتجهن عادة في الصباح إلى أماكن لتجمع العاملات (وهو المسطر) لعرض عمالتهن على طالبي العمل . وهناك النساء اللاتي يصطحبهن احد أوليائهن أو متعهدي الأعمال أو الوسطاء الذين على دراية بحاجتهن إلى العمل من بيوتهن مباشرة إلى مكان العمل الذي يتفق عليه مع أصحاب الأعمال لقاء عمولة يحصلون عليها من الطرفين.

النوع الثاني: النساء اللاتي يمارسن الأعمال المرهقة أو المهينة لحسابهن أو لحساب احد أفراد عائلاتهن ، أو يحصلن على فرصة عمل بالقطعة.

وفي ضوء ما تقدم حددنا (تعريفنا الإجرائي) لمساطر النساء:

((النساء اللاتي يمارسن الأعمال المرهقة سواء في مساطر النساء لحساب الغير أو لحسابهن أو حساب احد أفراد أسرهن، وبمختلف صور الأعمال التي تلحق بالمرأة العاملة ضرراً أو أذىمادياً أو جسدياً أو نفسياً)).

مشكلة البحث - الإطار والمؤشرات-

أولاً: الإطار النظري للمشكلة :

لقد عانت المرأة العراقية قديماً ولازالت تعاني من وطأة استغلال عملها، وتكليفها بالأعمال التي لا يتفق الكثير منها مع قدراتها البيولوجية . حيث كانت صور عملها تختلف باختلاف المجتمعات الريفية والحضرية ، والظروف الاجتماعية والاقتصادية المحيطة بها. فقد مارست المرأة العراقية الكثير من الأعمال المرهقة من قبيل الفلاحة ورعاية المواشي، وهرس الحبوب وتهبيشها . كما عملت في الطواشة ودباغة الجلود ، ومخازن الحبوب والغلال. وغيرها من الأعمال اليدوية ، التي كانت جزءمن تبعات النظرة الاجتماعية الدونية للمرأة في حصر دورها بأعمال المنزل (سعاد خيري ، ١٩٧٥، ص٣٨).

وتكاد تتفق المجتمعات على هذا الموقف السلبي من عمالة النساء . ويذكر دوركهايم (Durkhiem,1953,PP.200-229) أن انتهاك الحقوق الإنسانية للمرأة ، قد ارتبطت تاريخياً بنظام تقسيم العمل الاجتماعي تبعاً للجنس في العائلة الذي كان له تأثيراته الأخلاقية والسلوكية السلبية على مركز المرأة الاجتماعي ، لأنه زاد من اعتمادها على الرجل ، ووضع قيداً على حريتها.

وفي ذات السياق يرى (انجلز) ا ن أول اضطهاد حدث للمرأةتاريخياً كان لسبب اقتصادي ، والذي ابتدأ من سوء تقسيم العمل في الأسرة (د.نوال السعداوي ،١٩٩٠، ص٤). ثم امتدت إلى المجتمع مظالم ومآسي التمييز ضد المرأة ، وسوء تطبيق العدالة في العلاقة بين العمل والحقوق الإنسانية للنساء (عزيز سيد جاسم ، ١٩٨٦، ص٦). حيث استثمرت برأي ماركس (Marx) القوة المستغلة عبر التاريخ تنوع الأعمال لتعميق الفوارق الطبقية، وفرضت على المجموعات الإنسانية الضعيفة من الفقراء والنساء والأطفال ممارسة الأعمال في ظروف عمل غير مناسبة.(كارل ماركس،١٩٤٧،ص١٣١ وما بعدها).

وقد أشار إلى ذلك ابن خلدون بقوله (ان اشد أنواع الظلم وأعظمها إفسادا للمجتمع والعمران البشري ، هو ظلم العمال بتكليفهم الأعمال في غير شانهم ، واتخاذهم سخرياً في معاشهم ، واغتصاب قيمة عملهم وهو متمولهم .... وفي ذلك ندخل عليهم الضرر.(ابن خلدون ، ب ت ، ص ٢٨٩).

والسؤال الذي يطرح هنا ليس في ضرورة أو مشروعية عمل المرأة ؟ ولكن عن دواعي وظروف العمل وملائمته للمرأة.

فكثيراً ما تلجأ بعض النساء إلى الالتحاق بأي عمل تحت ضغط ضرورة اقتصادية ملحة لكي يّعْنَ أنفسهن أو أطفالهن أو أبائهن أو حتى أزواجهن في بعض الأحيان، عندما يمرضون أو يعجزون أو تكون دخولهم من الضآلة بحيث لا تفي بالتزامات الأسرة . وهنا تكون الحاجة إلى دخول إضافية للمساعدة على سد متطلبات الحياة المعيشية (D.Midge,1972,P.117).

وفي ذلك يقول بارسونز (Parsons,1957,P.61) انه في الظروف غير الاعتيادية التي تمر بها الأسرة (كالوفاة والطلاق والكوارث والأزمات) يكون خروج المرأة للعمل ضرورياً لتحقيق التكيف المتبادل بين الأسرة والاقتصاد بإضافة دخول جديدة لموارد الأسرة من اجل مواجهة ظروف الحاجة المادية ، بما يؤمن استمرار توازن الأنساق الاجتماعية. ذلك لان تبعات الحاجة المادية للأسرة يكون ضحاياها الرجال والنساء على حد سواء .

ففي دراسة أجراها ليم (Liem,Liem,1990,P.P.175) تَكَشف من خلالها أن الضغوط التي يتعرض لها الزوج العاطل تنتقل إلى زوجته وأسرته ، وتحدث تغيرات سلبية في أداء الأدوار بشكل يدفع بالنساء إلى تحمل مسؤولية إعالة الأسرة . وهناك الكثير من الآراء التي ترى أن تأثيرات الحاجة المادية على المرأة لا تقل عن الرجل إذا كانت المرأة مصدر الكسب الرئيسي في الأسرة (مايكل اراجيل،١٩٩٣، ص٧٥).

وعلى هذه الحالة من الاضطرار والحاجة المادية تعيش اليوم الكثير من الأسر العراقية التي دفعت بنسائها وبناتها لأن تعمل بأنماط من المهن التي لم تكن مهيأة لها أصلاً ، والتي لا يقوى عليها بعض الرجال أو يأنفون منها من قبيل أعمال البناء أو صناعة الطابوق ، أو بيع الوقود في البيوت والطرقات، أو التسول أو الخدمة في المنازل، وغيرها من المهن التي تمارسها النساء تحت شمس الصيف المحرقة وبرد الشتاء ومطره وبظروف عمل صادمة للمشاعر الإنسانية ، بعدما وجدن أنفسهن مضطرات إلى ممارستها في ظروف أمنية صعبة ، ومناطق عنف ساخنة. حيث تفنن أصحاب العمل والوسطاء في استغلال حالات العسر الخاصة التي تعيشها النساء المضطرات للعمل ، بفرض شروط العمل الصعبة عليهن. وهذه الظاهرة تنتشر في أماكن عديدة من المحافظات العراقية خاصة الوسطى والجنوبية ، وتحديداً في المناطق الشعبية الفقيرة وأطراف المدن، بعيداً عن أي رقابة قانونية أو اجتماعية (دريد ثامر،٢٠٠٨ ،ص٧). وذلك خلافاً لأحكام الشريعة الإسلامية التي اشترطت عند اضطرار المرأة

للعمل عدم جواز إقحامها في الأعمال الرجالية الشاقة بدنياً أو التي تحتاج إلى مجهود متواصل ، لان ذلك يصرفها عن وظيفتها الأساسية في الأسرة (د.هاني سليمان طعيمات ،٢٠٠٠، ص٣٢٠ وما بعدها).

وكذلك خلافاً للمواثيق الدولية التي وردت عبر مؤتمرات الأمم المتحدة لإلغاء التمييز ضد المرأة (المكسيك ١٩٧٥ وكوبنهاكن ١٩٨٠ ونيروبي ١٩٨٥ وبكين ١٩٩٥) ، والتي دعت إلى إنصاف المرأة في العمل والحد من استغلال فقر النساء وعطالتهن(فارس محمد عمران، ٢٠٠٥،ص١٣). وخلافاً لتطبيقات المادة (٨١) من قانون العمل العراقي المرقم (٧١) لسنة(١٩٨٧) المعدل التي نصت على(عدم جواز تشغيل النساء في الأعمال الشاقة والضارة بالصحة). وحين يكون معروفاً ما لنوع العمل والظروف المحيطة به من تأثيرات على المرأة. فأن قبول المرأة مزاولة الأعمال المرهقة لا بد أن يكون وراءه عوامل ضاغطة تدفع بها إلى ذلك . والتي سنحددها في ضوء المؤشرات الإحصائية المتعلقة بها.

ثانياً: مؤشرات المشكلة :

وككل قضية منهجية فأن هناك فروضاً وتصورات تتعلق بظاهرة مساطر العمالة المرهقة للنساء . وفي هذه القضية على وجه التحديد فإننا نبدأ من الفرض الأساسي الذي يقول (ان الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للمجتمع تؤثر في طبيعة عمل المرأة).

وهذا الفرض تدعمه الشواهد والقرائن التي نراها أمام أعيننا. على اعتبار ان هناك ظروفاً خاصة يمر بها المجتمع العراقي قد تكون داعية إلى دخول المرأة ميدان العمل المضني . والتي يمكن أن نحددها بـ :

١- **ظروف الحرب والأزمات** :إذ تتعرض النساء في الدول المضطربة سياسياً واجتماعياً واقتصادياً ، والدول التي تعيش حالة الحرب إلى استغلال عمالتهن (فارس محمد عمران ، ٢٠٠٥، ص١٤) وقد بدت الشكوى في مجتمعات عديدة مثل الاتحاد السوفيتي بعد الحرب العالمية الأولى حيث كان مرأى النساء وهن يكدحن في ورشات بناء الطرق أمراً منفراً ومثار تكدر واغتمام لدى المسافرين القادمين من الغرب.(عزيز سيد جاسم،١٩٨٦،ص١٦٣). وتكررت الشكوى من استغلال عمالة النساء والفتيات في الدول العربية التي عانت من الحروب والأزمات الاقتصادية ، من بينها (مصر، السودان ، اليمن ، لبنان ، فلسطين) (د.ناهد رمزي ، ٢٠٠٢، ص١٦) حيث شهدت تدفق الفتيات الفقيرات والنساء والأرامل والمطلقات من الريف إلى المدن أملاً في الحصول على عمل يدر دخلاً ، فوجدت الغالبية الساحقة منهن طريقها إلى الاشتغال كخادمات في المنازل أو بائعات على قارعة الطريق ، وقد تتحول بعضهن إلى الدعارة كمصدر لدخل كبير(د.عبد العظيم أنيس ، ١٩٨٣ ، ص٢٣).

وعند التطلع للواقع العراقي المعاصر يتضح ارتفاع التكاليف المادية والبشرية للحروب والأزمات الاقتصادية والسياسية والأمنية ، فقد بلغت التكلفة الاقتصادية للحرب العراقية – الإيرانية (١٩٨٠-١٩٨٨) ما يقدر بـ (٤١٦ بليون دولار) حتى عام ١٩٨٥ فقط ، وكلف احتلال العراق للكويت والحرب لاستعادتها(١٩٩٠-١٩٩١) حوالي (٦٧٦ بليون دولار).(مايكل رينر،١٩٩٥، ص٢٤٢) ناهيك عن التكاليف الخيالية غير المعلنة التي سببها الاحتلال الأمريكي للعراق في ٢٠٠٣/٤/٩ التي تفوق تكاليفها المادية والبشرية الحربين السابقتين ، والتي قوضت البنية الاقتصادية للعراق وأحالت المنشات الصناعية إلى خراب وتعطلت الأعمال ، إضافة إلى ما تعرضت له الممتلكات العامة من أعمال النهب والسلب (أنيس شهيد،٢٠٠٤).

٢- **ارتفاع معدلات الفقر:** إذ يفيد(تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٥ ، ص١٥٧) أن بلدان الدخل المتدني- ومنها العراق- وحدها التي تبدي ترابطاً قوياً بين النزاع العنفي والاضطراب الاقتصادي . فالنزاع يعطل سوق العمل ، وبالتالي يحرم الفقراء من مردود عملهم الكادح الذي يعتمد عليه أسباب عيشهم. فقد ترتبت على أوضاع الفوضى العارمة والشاملة التي يمر بها العراق حالياً تكاليف اجتماعية واقتصادية كبيرة تمثلت بتردي الأوضاع المعيشية ، والبطالة ، وتعطل شبه تام لماكنة الحياة الاقتصادية . مما أدى إلى اتساع قاع المجتمع ليضم المزيد من الشرائح الفقيرة . حيث يشير آخر إحصاء رسمي معتمد تيسر لنا ، انه يوجد في العراق حوالي (٥٤%) من السكان يعيشون تحت خط الفقر (ملحق تقريري العراق الثاني والثالث ٢٠٠٠، ص٢) الأمر الذي دفع العوائل الفقيرة إلى قبول عمالة النساء وتشجيع بناتها على ترك المدرسة والدخول إلى سوق العمل مبكراً ، فقد بين مسح إحصائي عن عمالة المرأة العراقية لعام (٢٠٠٠) بان الفقر كان السبب لتسرب (٢٣،١%) من البنات من المدرسة والتوجه للعمل(الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، إحصاءات ٢٠٠٠-٢٠٠٤ ، ص٥٥). وتحاول الحكومة العراقية حالياً معالجة أوضاع الفقراء بتوسيع أعداد المشمولين بشبكة الحماية الاجتماعية التي عجزت عن استيعاب الأعداد المتزايدة من الفقراء (د.كريم محمد حمزة ،٢٠٠٦، ص٤).

٣- **البطالة:** تشير تقارير الأمم المتحدة الرسمية (المرأة في العالم عام ١٩٩٥، صXVII) ان معدلات اشتراك المرأة في القوى العاملة تنخفض في أجزاء كثيرة من العالم خاصة في البلدان التي دمرتها الحروب والتراجع الاقتصادي – ومنها العراق- إذ انخفضت نسبة النساء النشطات اقتصادياً في العراق من (١٧،٤%) من حجم قوة العمل عام١٩٧٧ لتصل إلى(٦%) عام ١٩٩٢ (د.محمد سيد فهمي ،٢٠٠٤، ص١٩٧).

وقد اضطررنا إلى اعتماد إحصاءات غير مواكبة للمرحلة لأنه لا توجد في العراق دراسات أو إحصاءات رسمية حديثة ودقيقة عن حجم البطالة أو عمالة النساء في العراق منذ نيسان ٢٠٠٣ ، وما تيسر لدينا من معلومات ترد أحياناً في الإعلام . فقد ذكر ملحق جريدة الصباح العدد (٨٤٩) في(١ حزيران٢٠٠٦) عن مدير التدريب المهني أن عدد النساء المسجلات لطلب العمل في بغداد وحدها بلغت حوالي (٢٠٢ ألف) وبنسبة (١٧،٥%) من طالبي العمل . فكيف الحال في المحافظات الأخرى ، وفي مجتمع تعرض للدمار ، ولم تبدأ فيه عمليات إعادة الإعمار لحد الآن.

٤- **ارتفاع عدد النساء المعيلات لأسرهن:** إذ يشير تقرير صادر عن وزارة التخطيط والتعاون الانمائي بخصوص (مسح الأحوال المعيشية في العراق لعام ٢٠٠٥) بان هناك (١١،٨%) من الأسر العراقية تعيلها امرأة لفقدان المعيل ، وهن على أصناف:

أ- **الأرامل:** إذ توجد في العراق اليوم أكثر من مليون أرملة طبقاً لآخر إحصاء صدر عن (وزارة التخطيط في شباط ٢٠٠٨) . في حين أشارت (د.نيرمين عثمان) وزيرة شؤون المرأة العراقية ان عدد الأرامل في نهاية عام (٢٠٠٧) هو بحدود مليوني أرملة اغلبهن من صغيرات السن.-Al (WWW.Al-hara.TV. nahran.com.22.3.2008) وهذا التناقض في الأرقام ربما يرجع إلى القيود التي تضعها الحكومة على البيانات والإحصاءات عن الأوضاع في العراق. وأيا كان عدد الأرامل فهو بلا شك عدد مخيف ومرعب.

ب- **المطلقات :** هناك الأعداد المتصاعدة من النساء المطلقات التي بلغت (٢٥٢،٥٠٥) خلال المدة من (١٩٩٠-١٩٩٨) تبعاً لآخر إحصاء تيسر لنا (محلق تقريري العراق الدوريين ، ٢٠٠٠ ص٤٥).

ج- العانسات : يضاف إلى ذلك استشراء ظاهرة العنوسة في المجتمع العراقي لأسباب اقتصادية واجتماعية ، والتي بلغت طبقاً لآخر دراسة عراقية (٣٠%) من النساء في عمر الزواج (طالب عبد الرضا كيطان ، ٢٠٠٥ ، ص١٢).

د- المهجرات: كشف تقرير دولي صدر في (آذار٢٠٠٨) عن المنظمة الدولية للهجرة بالتعاون مع المفوضية السامية لشؤون اللاجئين و وزارة الهجرة والمجهرين العراقية ، ان هناك (٢،٨) مليون من العراقيين مهجرين في الداخل ، وان أكثر من نصف النازحين بعد عام ٢٠٠٦ اتجهوا إلى محافظات الوسط و(٢٧%) اتجه إلى الجنوب و(١٥%) إلى كردستان . إضافة إلى أكثر من مليوني مهاجر إلى خارج العراق تركوا عوائلهم دون معيل.

أهمية الدراسة وأهدافها:

نخلص مما تقدم من بيانات أن مشكلة العمالة المرهقة للنساء تشكل ظاهرة آخذة في الانتشار وأنها تحتاج إلى مزيد من الرعاية والاهتمام. لذلك فان أهمية هذه الدراسة تتأتى من كونها:

١- تتناول قضية عامة وخطيرة ، وهذه القضية ، وان بدت تمس شريحة واسعة من النساء إلا أنها تعكس الواقع الحي للمعاناة اليومية لعموم المجتمع العراقي وما يمر به من أوضاع اجتماعية واقتصادية مضطربة.

٢- أن الدراسة واجهت صعوبات منهجية كون موضوعها يرتبط بمسألة إنسانية على درجة كبيرة من الحساسية ، فالمبحوثات كثيرا ما أبدين التحفظ ، وربما اعتبرت بعضهن الأمر تدخلاً في شؤونهن الشخصية ، لذلك احتجنا في إقناعهن إلى مزيد من الجهد والموضوعية التي أثمرت عن تعاونهن الجدي في تزويدنا بالمعلومات الدقيقة عن الموضوع.

٣- أن نتائج الدراسة من الممكن ان تسهم في مساعدة الجهات ذات العلاقة بقضايا المرأة والعمل في رسم السياسات والخطط العلمية لإدماج المرأة العراقية في جهود التنمية في ضوء التغيرات السياسية والمجتمعية التي يعيشها المجتمع العراقي المعاصر.

أما أهداف الدراسة فقد تحددت في الإجابة على التساؤلات الآتية:

١- ما هي الخصائص الفردية والاجتماعية (العمر، التحصيل الدراسي ، الحالة الزوجية ، محل الإقامة) للنساء العاملات في مساطر النساء والمهن المرهقة؟.

٢- ما هي الأسباب الحقيقية التي تدفع النساء إلى العمل في مساطر النساء والعمالة المرهقة؟.

٣- ما هي الآثار الاجتماعية والتربوية والنفسية والصحية والاقتصادية ، التي تترتب على هكذا عمالة للنساء؟.

منهجية البحث وإجراءاته العلمية:

أن نقص المعلومات والدراسات حول ظاهرة مساطر العمل والعمالة المرهقة للنساء في العراق ، قد شكل واحدة من الصعوبات التي واجهت فريق البحث عند التصدي امبريقياً لدراسة هذه المشكلة. لذلك اعتمدت الدراسة منهج المسح الاجتماعي(Survey Method) لكي تكون أكثر قرباً ومعايشة للوسط الذي تعيشه هذه الشريحة من النساء ، وضمن المحاور الآتية:

أولاً: مجالات البحث: وقد تمثلت بالاتي:

١- **المجال البشري:** وقد تحدد بالنساء العاملات في مساطر النساء والمهن المرهقة.

٢- **المجال المكاني:** وقد تحدد بمحافظات (بغداد ، بابل ، القادسية ، كربلاء).

٣- **المجال الزماني:** وقد تحدد بالفترة من ٢٠٠٧/٧/١ لغاية ٢٠٠٧/١١/١٥.

ثانياً: أدوات البحث:

اعد الباحثين استمارة مقابلة ، مرَّ إعدادها بعدد من الخطوات العلمية التي ابتدأت بعرض نموذجها الأولي على مجموعة من المختصين ، الذين أبدوا بعض الملاحظات حول صلاحية الأسئلة. وبعد التعديل وحذف الفقرات غير المناسبة ، وتطبيق الاستمارة على عينة استطلاعية. تم التثبت من صلاحية أداة البحث لجمع المعلومات لحصولها على قيمة صدق قدرها (٩١%).

ولقد تمت معظم المقابلات بزيارات شخصية إلى منازل أو مكان عمل النساء المبحوثات ، وكانت المقابلات تتم في جو عائلي وودي وكان بعض الحوار يجري على شكل سرد للوقائع بصورة عفوية صادقة.

ثالثاً: العينة:

برزت صعوبة أخرى أمام هيئة البحث تمثلت في كيفية اختيار العينة للدراسة ممن تتوفر فيهن الشروط التي حددناها في تعريفنا الإجرائي لـ(مساطر النساء) وبناءً عليه قررنا الاعتماد على الوسطاء من المتعهدين وأرباب العمل والطلبة وأسرهم من سكان المناطق التي تنتشر فيها هكذا أعمال لتسهيل متطلبات إجراء المقابلة مع النساء المبحوثات من قبل هيئة البحث.

وقد ملئت الاستمارات المخصصة لهذا الغرض بمقابلة (١٥٠) امرأة عاملة ممثلة لعينة الدراسة تم اختيارهن بصورة قصدية من أنحاء متفرقة من محافظات العراق (بغداد ، بابل ، القادسية ، كربلاء) بوساطة من الطلبة وعوائلهم المعروفة من قبل المبحوثات أو أصحاب العمل واعتبرت هذه العينة ممثلة وكافية لأغراض البحث

التحليلية ، نظراً لصعوبة إجراء هكذا دراسات في مثل ظروف العراق الحالية من جهة ، وتنوع وتباعد أماكن عمل أفراد العينة من جهة ثانية ، وتجانس مجتمع البحث من جهة ثالثة.

ويوضح الجدول الآتي تفاصيل توزيع تركيبة العينة المدروسة.

جدول رقم (١)
يبين توزيع عينة البحث

المحافظة	العدد	%
بغداد	٦١	٤١
بابل	٤١	٢٧
القادسية	٢٤	١٦
كربلاء	٢٤	١٦
المجموع	١٥٠	١٠٠

رابعاً: الوسائل الإحصائية المستعملة في البحث:

وقد تمثلت بالنسبة المئوية والوسط الحسابي ، والانحراف المعياري ، وقانون الترابط المرتبي ، وكا^{٢} ، وقانون الأوزان الرياضية لجوزيف كيهل(د.إحسان محمد الحسن ود.عبد الحسين زيني ،١٩٨٢).

عرض وتحليل بيانات البحث

أولاً:وصف وتحليل البيانات الأولية:

أظهرت البيانات المتحصلة عن النساء العاملات في المساطر والمهن المرهقة ، الخصائص الآتية:

١- الأعمار: كشفت الدراسة أن عمالة المرأة في مساطر النساء والمهن المرهقة ، تشمل جميع الأعمار ، حيث ضمنت العينة الصبايا والفتيات والبالغات وكبيرات السن ، وكان المتصل العمري للمبحوثات يقع بين (١٢-٦٠ سنة) وبمتوسط عمري بلغ (٣٦،٣) سنة ، وبانحراف معياري بلغ (٨،٦) سنة.

وهذا يعني ان المرأة معرضة إلى القهر واستغلال عمالتها (وهو شكل من أشكال العنف ضد النساء) منذ مرحلة الطفولة وحتى مراحل عمرية متأخرة . مع ان بعض المراحل العمرية (كالطفولة والشيخوخة) تكون فيها المرأة غير قادرة جسمانياً على ممارسة الأعمال المرهقة ، بل ان المرأة حتى في مرحلة الشباب ربما تمر بأوضاع صحية وبيولوجية (كالحمل والرضاعة) غير مناسبة لممارسة ابسط الأعمال إذ تكفيها معاناتها من الواجبات البيتية.

وعند التوزيع العددي والنسبي للعينة حسب فئات العمر فقد تبين ان أعلى نسبة للنساء العاملات في المساطر كانت في المرحلة العمرية (٣٣-٣٩ سنة) والتي بلغت (٣٩) مبحوثة وبنسبة (٢٦%) من العينة ، تليها المرحلة العمرية (٤٠-٤٦ سنة) والتي بلغت (٢٧) مبحوثة وبنسبة (١٤%) من العينة للفئة العمرية (٢٦-٣٢ سنة) ، تليها الفئة العمرية (٤٧-٥٣ سنة) بنسبة (١٢%) ، ثم الفئة العمرية (١٢-١٨ سنة) بنسبة (٩،٤%) من العينة ، واغلب أفراد هذه الفئة اضطررن إلى ترك الدراسة والتوجه للعمل ، قبل ان تتقن القراءة والكتابة ، وحقيقة فان ما ظهر من وجود أعداد من النساء الصبايا والفتيات يمارسن هكذا أعمال في مجتمع محافظ يدل بشكل لا يقبل الشك على جسامة الحاجة الاجتماعية لأسرهن بالشكل الذي جعلها تتقبل التخلي عن التقاليد المتزمتة لمجتمعها. وأخيراً فئة كبيرات السن (٥٤-٦٠ سنة) بنسبة (٧،٣%) من العينة ووجود هذه الشريحة من النساء المسنات ، يعود إلى تلاشي فرص العمل الحكومي أمامهن وقصور الحماية والرعاية الاجتماعية لهن.

٢- المستوى التعليمي للمبحوثات : بالنظر إلى جدول رقم (٢) والذي يوضح التوزيع العددي والنسبي لعمالة النساء بحسب مستوى التعليم ، يتبين أن نسبة الأميات تصل إلى (٥٤%) وإذا أضفنا إليها نسبة من يعرفن القراءة والكتابة والتي تصل إلى (٣٥،٣%) فسوف يتضح أن حوالي (٨٩،٣%) من إجمالي نساء العينة يتميزن بانعدام المستوى التعليمي ، كما يتبين من نفس الجدول أن نسبة المتعلمات تعليماً ابتدائياً تصل إلى (١٠،٧%) وانه لا يوجد بين النساء العاملات متعلمات فوق ذلك.

وبقراءة هذه النسب والأرقام نستطيع أن نستخلص نتيجة هامة مؤداها ان عمالة المرأة في مساطر النساء لها علاقة قوية بانخفاض مستوى تعليمهن ، وبالتالي دخولهن إلى حقل العمل بلا تعليم أو تدريب أو تأهيل ، أي أن الجهل والأمية هي من الأمور التي تشجع على نمو ظاهرة استغلال عمالة النساء.

٣- الحالة الزوجية: وفي مجال العلاقة بين الحالة الزوجية وعمالة النساء في المساطر والمهن المرهقة . تشير بيانات البحث إلى أن أكثر من نصف المبحوثات (٦٢،٧%) من العينة ، فاقدات المعيل حيث توزعن إلى أرامل

بنسبة (٤٢%) من العينة ومطلقات بنسبة (٢٠،٧%) من العينة ، ذلك أن المرأة في العادة تحل محل زوجها في تحمل مسؤولية إعالة نفسها أو أسرتها في حالة الوفاة أو الطلاق.

وهناك (١٧) امرأة من المتزوجات اللاتي يعشن مع أزواجهن ويمثلن نسبة (١١،٣%) من العينة ممن دخلن العمل لمساعدة أزواجهن في مواجهة متطلبات معيشة الأسرة . وأيضاً هناك (١٧) امرأة وبنسبة (١١،٣%) من العينة من النساء اللاتي هجرن أزواجهن أو أنهم هاجروا بعيداً عنهن بسبب الظروف غير الطبيعية للعراق. وهناك (١٣) مبحوثة وبنسبة (٨،٧%) من العينة هن من العوانس اللاتي فاتت عليهن فرصة الزواج وتقادم العمر بهن. وأخيراً هناك (٩) مبحوثات يمثلن (٦%) من العينة من الصبايا والفتيات غير المتزوجات اللواتي دفعت بهن عوائلهن إلى العمل.

٤- **مكان الإقامة:** مع أن المرأة تعمل في الريف والحضر ، إلا أن نتائج الدراسة تبين بان عمالة النساء في المساطر تزداد في الحضر عنه في الريف ، والنتيجة الأهم والأكبر سوسيولوجياً هي انتشار اغلب حالات عمالة النساء والبالغة (٢٨%) بين النساء المقيمات في الأحياء الشعبية المكتظة بالسكان ، وان (٢٦،٧%) من المبحوثات تسكن في أطراف المدن والقصبات ، حيث لاحظت هيئة البحث لدى هذه الفئة ظاهرة اندماج أبنية السكن والعمل ، خاصة بالنسبة لعاملات الطابوق والكاشي والموزائيك اللاتي يسكن في بيوت مبنية من الأنقاض ومخلفات الحجر تكشف عن محتوياتها الرثة ، بينما كان (٢٣،٣%) من المبحوثات تسكن في مساكن عشوائية غير شرعية ، تجاوز شاغلوها على أراضي الدولة أو المنشآت أو الدور الحكومية بعد سقوط النظام السياسي في ٢٠٠٣/٤/٩ ولم يرد ذكر للسكن في الأحياء الراقية بين المبحوثات. وهناك (٢٢%) من المبحوثات من سكان الريف اللواتي دفعت بهن الحاجة إلى البحث في المدن عن فرص للعمل. والجدول الآتي يوضح ذلك.

جدول رقم (٢)

يبين الخصائص العامة للعينة

البيانات	العدد	%	البيانات	العدد	%
فئة العمر			**الحالة الاجتماعية**		
١٨-١٢	١٤	٩،٤	أرملة	٦٣	٤٢
٢٥-١٩	٢٠	١٣،٣	مطلقة	٣١	٢٠،٧
٣٢-٢٦	٢١	١٤	متزوجة على ذمة زوجها	١٧	١١،٣
٣٩-٣٣	٣٩	٢٦	مهجورة	١٧	١١،٣
٤٦-٤٠	٢٧	١٨	عانسة	١٣	٨،٧
٥٣-٤٧	١٨	١٢	فتاة أو صبية غير متزوجة	٩	٦
٦٠-٥٤	١١	٧،٣	المجموع	١٥٠	١٠٠
المجموع	١٥٠	١٠٠	**مكان الإقامة**		
مستوى التعليم			أحياء شعبية في المدن	٤٢	٢٨
أمي	٨١	٥٤	أطراف المدن والقصبات	٤٠	٢٦،٧
يقرأ ويكتب	٥٣	٣٥،٣	مساكن عشوائية	٣٥	٢٣،٣
ابتدائية	١٦	١٠،٧	قرى وأرياف	٣٣	٢٢
المجموع	١٥٠	١٠٠	المجموع	١٥٠	١٠٠

ثانياً: عرض وتحليل البيانات الخاصة بالظاهرة

١ – مهن وأنماط عمل النساء:

يعتبر نوع العمل واحداً من مؤشرات المكانة الاجتماعية إضافة إلى انعكاساته على المستوى المعاشي للأفراد. وباستقراء قطاعات العمل التي تعمل بها النساء في المساطر والمهن التي تمارسها ، نجد الكثير من مظاهر المعاناة والاستغلال ، والتي تشير بوضوح إلى المستوى المتدني والوضع البائس للمرأة العاملة في المساطر.

فقد أظهرت النتائج الخاصة بالمهن التي تمارسها النساء المبحوثات ، أنهن يتمركزن في ثمانية مجالات عمل، تضم مهن وأنشطة تتدرج في أسفل السلم المهني ، واقل ما يمكن أن توصف به أنها أعمال شاقة لا يقوى عليها إلا الرجل المضطر والمعافى.

حيث يتبين من الجدول رقم (٣) أن (٣٢) مبحوثة ، وهي أعلى نسبة (٢١،٣%) من النساء العاملات يعملن بائعات للمشتقات النفطية (كالنفط ، والبنزين ، والغاز) والكثيرات منهن تتخفى من الملاحقة الأمنية في الشوارع والأزقة. وتأتي ثانياً النساء العاملات بأعمال البناء وتنظيف البيوت والبنايات الجديدة أو قيد الإنشاء وبتكرار بلغ (٢٣) مبحوثة ، وبنسبة (١٥،٣%) من العينة. وجاءت بالمرتبة الثالثة العاملات في معامل صناعة الطابوق والبلوك والكاشي والموزائيك وقد بلغ عددهن (٢١) مبحوثة ، وبنسبة (١٤%) من العينة. ومثلهن (١٤%) من العينة من العاملات بأعمال الخدمة في المنازل والمكاتب والعيادات. وامتهنت (١٨) مبحوثة ، يمثلن (١٢%) من العينة أعمال التنظيف والتعبئة في مخازن كبس وتغليف التمور والفواكه والخضر أو تحميل الحبوب. وهناك(١٢) مبحوثة يمثلن (٨%) من العينة يعملن في معامل أهلية لصناعة أكياس النايلون أو الأغذية والمعلبات. ومثلهن (٨%) من المبحوثات يمارسن مهنة التسول . وأخيراً هناك (١١) مبحوثة تمثل (٧،٤%) من العينة يزاولن البيع والشراء في الأسواق العامة أو على الأرصفة. والجدول الآتي يوضح ذلك.

جدول رقم(٣)
يبين المهن والأعمال التي تمارسها المبحوثات

نوع المهنة	العدد	%
بيع المشتقات النفطية	٣٢	٢١،٣
أعمال البناء وتنظيف البيوت والبنايات الجديدة	٢٣	١٥،٣
الخدمة في المنازل والمكاتب والعيادات	٢١	١٤
أعمال التعبئة والتحميل في مخازن الحبوب والتمور والفواكه والخضر	١٨	١٢
عاملة في معامل أهلية مختلفة	١٢	٨
التسول	١٢	٨
البيع والشراء	١١	٧،٤
المجموع	١٥٠	١٠٠

٢ – استمرارية العمل (دائمي / مؤقت) وعلاقته بجهة العمل:

أن العمل ذو مستويات نوعية متباينة ، وقد كان للظروف المحيطة بالنساء العاملات ، وكثرة المعروض من الأيادي العاملة ، أن فرضت على النساء قبول أي فرصة للعمل دون أن يكون هناك أي حماية أو ضمان لديمومة ممارستهن للعمل ، بالرغم من أنهن قد قبلن بأسوأ حالاته. حيث تشير بيانات البحث بان (١٢٢) مبحوثة يمثلن (٨١،٣%) من العينة ، يعملن بشكل موسمي أو مؤقت ، مما جعل مواردهن المعيشية غير مستقرة تنتهي بانتهاء العمل. خاصة إذا ما علمنا بان الكثير من اتفاقات العمل تجري على أساس القطعة ، كما هو حال عاملات الطابوق والبناء والتنظيف. أو يكون لها موسمها أو ظرفها الطارئ كما هو حال بائعات المشتقات النفطية....والتي يروج العمل بها عند حصول أزمة المشتقات النفطية ، ثم تتعطل هذه المهنة بتوفر المنتوج في محطات الوقود ، وهي حالة أخذت تتكرر باستمرار ، حتى أصبح منظر الطوابير الطويلة للسيارات على محطات الوقود ظاهرة مألوفة ، استغلها البعض ومنهم النساء وذلك بالحصول على الوقود بطرق غير مشروعة (وهي أحدى حالات الفساد الإداري الشائعة في العراق اليوم) ومن ثم بيعه بأسعار باهضة تكون عوائدها مجزية لممارسات هذه المهنة.

وهناك (٢٥) مبحوثة يمثلن نسبة (٤٨%) من العينة يعملن بشكل دائمي ، وأفراد هذه الفئة من النساء تعمل عادة لحسابها الخاص أو حساب ذويها كالمتسولات وبائعات المواد المختلفة في الأسواق العامة والساحات وعلى الأرصفة . وبعض العاملات في المعامل الأهلية ، حيث بلغ عدد العاملات لحسابهن أو حساب ذويهن (٥٢) مبحوثة يمثلن نسبة (٣٤،٧%) من العينة ، فيما بلغ عدد النساء العاملات لحساب الغير (٩٨) مبحوثة وبنسبة (٦٥،٣%) من العينة.

ولمعرفة مدى وجود ارتباط بين استمرارية عمل المبحوثات وبين عملهن لحسابهن أو حساب الغير، أظهرت نتائج اختبار (كا^{2}) على مستوى ثقة (٩٥%) ودرجة حرية(١) أن قيمة (كا٢) المحسوبة (٤،٢) . بمعنى أن عمل النساء في المساطر والمهن المرهقة يتميز بصفته المؤقتة وبالتالي توقع البطالة كلما ارتبط عملهن لحساب الغير ، وان العمل يتميز بصفته الدائمة كلما كان يجري لحساب المرأة العاملة أو ذويها . والجدول الآتي يوضح ذلك.

جدول رقم (٤)

يبين مدى استمرارية عمل المبحوثات وعلاقته بجهة العمل

جهة العمل / استمرارية العمل	لحساب النفس أو العائلة	%	لحساب الغير	%	المجموع	%
موسمي أو مؤقت	٢٧	٥٢	٩٥	٩٧	١٢٢	٨١،٣
دائمي	٢٥	٤٨	٣	٣	٢٨	١٨,٧
المجموع	٥٢	١٠٠	٩٨	١٠٠	١٥٠	١٠٠

<u>أسلوب العمل (فردي/جماعي) وعلاقته بجهة العمل:</u>

ولكي تؤّمن المرأة نفسها من الشبهات وتتقي ما قد يلحق بها من المخاطر السلوكية المرتبطة بالعمل ، فأنها تخضع لما تفرضه عليها التقاليد الاجتماعية بضرورة الحفاظ على سمعتها لذلك فإنها تلجأ إلى اعتماد أساليب وقائية تحفظ نفسها من الأقاويل. من قبيل العمل الجماعي أو العمل مع معارفها أو ذويها.

حيث أظهرت بيانات البحث أن (١٢٣) عاملة يمثلن نسبة (٨٢%) من العينة يمارسن العمل بشكل جماعي أي بالاشتراك مع آخرين ، مقابل (٢٧) امرأة يمثلن نسبة (١٨%) من المبحوثات يعملن بشكل انفرادي وحتى هذا النمط من العمل يكون عادة أمام أعين الناس وفي الأسواق.

ولمعرفة مدى وجود علاقة بين أسلوب عمل المرأة في المساطر (فردي أو جماعي) وبين وجود علاقة قربى أو معرفة بصاحب العمل. أظهرت نتائج اختبار (كا^{2}) على مستوى ثقة (٩٥%) ودرجة حرية (١) وجود علاقة قوية بين اعتماد أسلوب العمل الجماعي في مساطر النساء وبين مجهولية صاحب العمل . حيث بلغت قيمة (كا^{2}) (٤،٥) بمعنى أن المرأة تعتمد أسلوب العمل الجماعي في العمل مع الأشخاص غير المعروفين لديها ، وأنها من الممكن أن تعمل بشكل انفرادي مع ذويها أو عندما تعمل لحسابها . والجدول الأتي يوضح ذلك.

جدول رقم(٥)
يبين علاقة نوع العمل (فردي/جماعي) بجهة العمل

أسلوب العمل / جهة العمل	فردي	جماعي	المجموع
لحسابها أو حساب ذويها أو معارفها	٢٥	٢٧	٥٢
لحساب الآخرين الغرباء	٢	٩٦	٩٨
المجموع	٢٧	١٢٣	١٥٠

٤-عمر المرأة وعلاقته بأسلوب العمل:

وبالنظر إلى النتائج السابقة يمكن استخلاص حقيقة هامة عن علاقة عمر المرأة العاملة بالمساطر بأسلوب العمل الذي تعتمده (فردي / جماعي) حيث أن هنك تناسباً طردياً بين عمر المرأة وعملها بشكل جماعي ، إذ كلما زاد عمر المرأة فإنها تصبح أكثر تحرراً من القيود الاجتماعية المفروضة على الاختلاط في حين أن المجتمع يفرض قيوداً صارمة على المرأة صغيرة السن أو الشابة تحسباً لما قد يلحقه العمل بها من آثار سلوكية سلبية.

حيث تشير بيانات البحث إلى ان (٩٣) من النساء العاملات قبل سن الأربعين والبالغ عددهن (٩٤) مبحوثة كن يعملن بشكل جماعي مع نساء أخريات أو مع الذكور من الأقارب أو المعارف ، في حين أن (٢٦) مبحوثة من أصل (٢٧) من العاملات اللاتي يعملن بشكل انفرادي قد تجاوزت أعمارهن سن الأربعين.

ولمعرفة مدى وجود ارتباط بين متغيري العمر وأسلوب عمل النساء المبحوثات ، أظهرت نتائج اختبار (كا^{2}) وجود فرق معنوي ذات دلالة إحصائية حيث كانت القيمة المحسوبة (٠،٤) اكبر من القيمة الجدولية (٢،٧) على مستوى ثقة (٩٠%) ودرجة حرية (١). وهذا يعني ان المرأة تميل في الأعمار دون الأربعين إلى العمل الجماعي أو مع الأشخاص المعروفين لديها ، في حين أن المرأة بعد عمر الأربعين من الممكن ان تعمل بشكل انفرادي . والجدول الآتي يوضح ذلك.

جدول رقم (٦)[*]

يبين علاقة أعمار المبحوثات بأسلوب العمل

أسلوب العمل / العمر بالسنوات	فردي	جماعي	المجموع
١٤- دون الأربعين	١	٩٣	٩٤
فوق الأربعين – دون الستين	٢٦	٣٠	٥٦
المجموع	٢٧	١٢٣	١٥٠

(*) انظر الجدول الخاص بخصائص العينة.

٥- العلاقة بين مكان الإقامة وموقع العمل:

أن عدم توفر فرص العمل جراء تهديم البنى التحتية للاقتصاد العراقي ، وما تبعها من فقر وبطالة عامة رفع معاناة العوائل المادية فصارت تبحث عن أي عمل لسد احتياجاتها بأي صورة وأي مكان.

حيث أشارت بيانات البحث إلى أن (٥٩) مبحوثة يمثلن نسبة (٣٩،٤%) من النساء العاملات كن من سكان المنطقة التي يعملن بها ، في حين أن غالبية النساء كن من غير أهالي المنطقة التي يعملن بها ، وربما كان دافعهن إلى ذلك هو تجاوز الإحراج الذي يتعرضن له فيما لو كن معروفات من قبل مجتمع العمل ، أو أن ظروفهن حكمت عليهن بذلك. حيث كانت (٤٧) مبحوثة وبنسبة (٣١،٣%) من النساء العاملات من العوائل المهجرة ، وان (٢٦) مبحوثة وبنسبة (١٧،٣%) من العينة من النساء القادمات للعمل في المدينة من الأرياف أو أطراف المدن.وهناك (١٨) مبحوثة يمثلن نسبة (١٢%) من العينة هاجرن من محل إقامتهن الأصلي استجابة للفرص الاقتصادية للعمل في محافظات أخرى ، لأنهن لا يجدن مورد رزق في موطنهن الأصلي ، حيث يقمن مع أقاربهن فترة عملهن والجدول الآتي يوضح ذلك.

جدول رقم (٧)

يبين مكان إقامة المبحوثات بالنسبة لموقع عملهن

مكان الإقامة الأصلي	العدد	%
من أهالي المنطقة	٥٩	٣٩،٤
مهجرة	٤٧	٣١،٣
قادمة للعمل من ريف منطقة العمل	٢٦	١٧،٣
قادمة للعمل من محافظة أخرى	١٨	١٢
المجموع	١٥٠	١٠٠

ولمعرفة مدى وجود ارتباط بين استمرارية عمل المبحوثات وبين محل إقامتهن الأصلي ، أظهرت نتائج اختبار ($كا^2$) أن هناك فروقاً معنوية ذات دلالة إحصائية بين نوع عمل المرأة في المساطر ومحل سكناها حيث بلغت قيمة ($كا^2$) المحسوبة (١٦،٥) وهي اكبر من القيمة الجدولية (٦٦) على مستوى ثقة (٩٩%) ودرجة حرية (١) . وهذا يعني أن المرأة العاملة بشكل مؤقت في المساطر هي في الغالب من سكان مناطق أخرى غير منطقة عملها. أكثر من كونها تعمل في نفس محل إقامتها . وان المرأة العاملة بشكل دائم في مساطر النساء هي في الغالب من سكان نفس منطقة العمل. والجدول الآتي يوضح ذلك.

جدول رقم(٨)
يبين العلاقة بين نوع عمل المبحوثات ومحل سكنهن

نوع العمل / محل السكن	دائمي	مؤقت	المجموع
من أهالي منطقة العمل	٢١	٣٨	٥٩
خارج منطقة العمل	٧	٨٤	٩١
المجموع	٢٨	١٢٢	١٥٠

ثالثاً: علاقة الظروف الأسرية بالظاهرة

٦- حجم أسر المبحوثات :

أن كثرة عدد أفراد الأسرة يشكل عبئاً اقتصادياً وسبباً مهماً يدفع بالمرأة إلى البحث عن عمل ، خاصة في حالة فقدان أو فقر المعيل . حيث تشير بيانات البحث إلى كبر حجم عدد أفراد اسر المبحوثات التي بلغ متوسطها (٥،٦) فرداً والانحراف المعياري (٢) . وهذا يعني أن أدنى حجم لأسر المبحوثات هو (٣،٦) وأعلى حجم (٧،٦) ، وقد جاءت أعلى النسب (٤٤،٦%) من المبحوثات يعشن في اسر تضم (٧-٨) أفراد ، تليها (٣٠،٧%) من المبحوثات يعشن في اسر تضم (٥-٦) فرداً ، و(٨%) من المبحوثات يعشن في أسر تضم بين (٣-٤) فرداً . وأخيراً فان (٢٥) مبحوثة يمثلن نسبة (١٦،٧) من نساء العينة يعشن بمفردهن أو في اسر تضم بين(١-٢) فرداً. والجدول الآتي يوضح ذلك.

جدول رقم (٩)
يبين عدد أفراد اسر المبحوثات

عدد أفراد الأسرة	العدد	%
١-٢	٢٥	١٦،٧
٣-٤	١٢	٨
٥-٦	٤٦	٣٠،٧
٧-٨	٦٧	٤٤،٦
المجموع	١٥٠	١٠٠

٧-عدد الدخول التي ترد الأسرة:

تلجأ بعض النساء إلى الالتحاق بأي عمل تحت ضغط الحاجة المادية للأسرة ، خاصة عندما يكون كفاح الرجل بمفرده لا يكفي للإعالة لاسيما في ظل ارتفاع تكاليف المعيشة التي أصبح رجل العائلة ينوء بحملها . لذلك فانه تظهر هنا وسيلة أخرى يمكن عن طريقها زيادة دخل الأسرة وإضافة مدخولات جديدة بالتحاق الزوجة أو الأبناء بالعمل.

إذ تشير بيانات البحث إلى أن متوسط عدد الدخول لأسر المبحوثات يبلغ (٢،٥) دخلاً ، حيث أن هناك (٩٦) عاملة يمثلن نسبة (٦٤%) من المبحوثات يرد أسرهن أكثر من دخل، مقابل (٣٦%) من اسر المبحوثات ليس لديها سوى دخل واحد.

فقد ذكرت (٤٩) مبحوثة يمثلن نسبة (٣٢%) من العينة إلى حصول اثنين من أفراد أسرهن على دخل ، في حين ذكرت (٣١) مبحوثة يمثلن نسبة (٢٠،٧%) من العينة إلى حصول ثلاثة من أفراد أسرهن على دخل ، فيما أشارت (١٦) مبحوثة يمثلن نسبة (١٠،٦%) من العينة إلى حصول أسرهن على أربعة دخول. والجدول الآتي يوضح ذلك.

جدول رقم (١٠)
يبين عدد الدخول التي ترد أسر المبحوثات

عدد الدخول	العدد	%
١	٥٤	٣٦
٢	٤٩	٣٢،٧
٣	٣١ (٩٦)	٢٠،٧ (٦٤)
٤	١٦	١٠،٦
المجموع	١٥٠	١٠٠

٧- نوع الإقامة الأسرية للمبحوثات:

تختص الأسرة العراقية بخصائص تفرضها الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي أدت إلى تعايش أنواع من الأسرة في ظل نظام الأسرة والزواج السائدين . فبالرغم من انتشار الأسرة النووية في الحضر على وجه الخصوص ، نجد انه لازالت هناك استمرارية للأسرة الممتدة ليس فقط في الريف ، إنما كذلك في الحضر الشعبي الفقير . فقد اضطرت الأسر الحضرية العراقية تحت وطأة أزمة السكن الحالية والظروف الاجتماعية والسياسية غير المستقرة إلى الإقامة المشتركة لأكثر من عائلة في مسكن واحد يضم الأبناء المتزوجين وأحياناً الأخوة المتزوجين ، وقد تضم بعض الأسر أقارب آخرين وهذا ما يتضح من بيانات البحث التي كشفت عن إقامة (١٢٢) أسرة وبنسبة (٧٤،٧%) من أفراد العينة بصورة مشتركة تضم أكثر من أسرة ، مقابل (٣٨) أسرة وبنسبة (٢٥،٣%) من أفراد العينة تقيم أسرهن بشكل منفرد. والجدول الآتي يوضح ذلك.

جدول رقم (١١)
يبين نوع الإقامة الأسرية للمبحوثات

طبيعة الإقامة الأسرية	العدد	%
سكن مستقل	٣٨	٢٥،٣
سكن مشترك لأكثر من عائلة	١١٢	٧٤،٧
المجموع	١٥٠	١٠٠

٨- كيفية تصرف المرأة الأم مع أطفالها وقت عملها:

والواقع فان عمالة النساء في المساطر يجعلنا بصدد هدر لشرط إنساني عام يتصف بانتهاك قيمة الإنسان وحصانته ، حيث يفقد الأطفال أحياناً حقوقهم بالرعاية ويتحولون إلى عبء على أسرهم ، وقد يتعرض الأبناء إلى المخاطر ويصبحون حملاً ثقيلاً مرافقاً لهموم عمل أمهاتهم . الأمر الذي يكشف عن عدم ملائمة الظروف العائلية للعمل سواء بالنسبة للمرأة العاملة أو بالنسبة لأبنائها الذين لا يوجد من يعتني بهم فترة عمل أمهاتهم.

فقد أشارت (٧٩) مبحوثة يمثلن نسبة (٥٢،٧%) من العينة بان لديهن أبناء بأعمار الطفولة ، في حين اضطرت (٣٤،٧%) منهن إلى تركهم وقت العمل في البيت في رعاية احد أقربائهم أو أخوانهم الكبار، وربما بقيت الكثيرات منهن يضنيهن القلق والخوف من تعرضهم إلى المخاطر فترة ابتعادها عنهم بسبب العمل . فيما أشارت (١٨%) من النساء اللواتي لديهن أبناء بعمر الطفولة بأنهن يصطحبن الأطفال معهن ليكونوا قريبين منهن وقت العمل، حيث يتحاين الفرص لتقديم الرعاية لهم. وقد ذكرت (٣٧) مبحوثة يمثلن نسبة (٢٤،٦%) من العينة بان أبنائها بأعمار كبيرة ، في حين أشارت (٣٤) مبحوثة يمثلن نسبة (٢٢،٧%) من العينة بأن ليس لديهن أبناء والجدول الآتي يوضح ذلك.

جدول رقم (١٢)
يبين كيفية تعامل المرأة العاملة مع أطفالها وقت عملها

كيفية التصرف مع الأطفال	العدد		%	
اترك الأطفال في البيت	٥٢	٧٩	٣٤،٧	٥٢،٧
اصطحب الأطفال معي للعمل	٢٧		١٨	
الأبناء بأعمار كبيرة	٣٧		٢٤،٦	
ليس لدي أبناء	٣٤		٢٢،٧	
المجموع	١٥٠		١٠٠	

ولمعرفة مدى وجود علاقة بين متغيري طبيعة السكن العائلي واصطحاب النساء العاملات لأبنائهن الصغار إلى مكان العمل أو إبقائهم في البيت ، أظهرت نتائج اختبار (كا^{2}) وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية حيث بلغت القيمة المحسوبة (٢٢،٣) وهي اكبر من القيمة الجدولية (٩،٢) على مستوى ثقة (٩٩%) ودرجة حرية (١) . وهذا مؤشر على وجود علاقة بين المتغيرين المذكورين ، بمعنى انه في الأسر الممتدة التي تشترك في السكن مع عوائل أخرى يزداد احتمال إبقاء النساء العاملات لأبنائهن في البيت لتوفر الرعاية لهم من قبل الآخرين. في حين يزاد احتمال اصطحاب العاملات لأبنائهن إلى مكان العمل وعدم إبقائهم في البيت في الأسر النواة ذات السكن المستقل . والجدول الآتي يوضح ذلك.

جدول رقم (١٣)(*)

يبين طبيعة العلاقة بين الإقامة الأسرية واصطحاب النساء لأطفالهن إلى محل عملهن من عدمه

طبيعة الإقامة الأسرية / كيفية التصرف بالأطفال وقت عمل الأم	مشترك مع عوائل أخرى	مستقلة	المجموع
اتركهم في الدار	٤٨	٤	٥٢
اصطحبهم معي إلى العمل	١١	١٦	٢٧
المجموع	٥٩	٢٠	٧٩

(*) هناك (٧١) امرأة ليس لديها أبناء صغار أو ليس لها أبناء أصلاً. انظر الجدول السابق .

رابعاً: المجتمع وظاهرة عمالة المرأة في مساطر النساء:

٩- المساعدات التي تحصل عليها المبحوثات:

وتستثير المرأة العاملة في مساطر النساء الشفقة والرثاء بسبب نكول المكلفين بإعالتها عن واجباتهم الشرعية والقانونية أو تقديمهم حلولاً أو مساعدات شكلية لا تساعد المرأة على تجاوز مصاعبها الحياتية . فقد أشارت (٢٢) مبحوثة يمثلن (١٤،٧%) من العينة إلى أنهن اضطررن للعمل بعدما وجدت أنفسهن وحيدات ودونما معيل بسبب تخلي المقربين عن مساعدتهم لها أو لأطفالها .

فيما أشارت (٣١) مبحوثة يمثلن (٢٠،٧%) من العينة إلى أن الظروف المعيشة للرجال المكلفين بإعالتها أسوء حالاً من حالتها وان مصاريفهم على قدرهم . وذكرت (٣٩) مبحوثة يمثلن (٢٦%) من العينة إلى أن ما يقدمه لها الأهل والأقارب المكلفون بإعالتها من مساعدات قليلة ولا تكفي لسد احتياجات أسرتها الكبيرة ، فيما أشارت (٥٨) مبحوثة يمثلن نسبة (٣٨،٦%) من العينة بأنها ليست بحاجة إلى مساعدة أحد وأنها تعتمد على مجهودها في إعالة نفسها أو أسرتها وربما كانت هذه الإجابة ابلغ تعبير على زعلهن وعتبهن على الآخرين . والجدول الآتي يبين ذلك.

جدول رقمٍ (١٤)

يبين مدى قيام المكلفين شرعاً بواجب إعالة المبحوثات

الحالة	العدد	%
تخلوا عن واجب الإعالة رغم مقدرتهم	٢٢	١٤،٧
مصاريفهم على قدرهم	٣١	٢٠،٧
مساعداتهم لي لا تكفي	٣٩	٢٦
لست بحاجة لأحد	٥٨	٣٨،٦
المجموع	١٥٠	١٠٠

فإذا تخلى الرجال عن واجباتهم وتم التجاوز على القيم الأصيلة في برِ المحتاج ، فلا بد هنا أن تبدأ مسؤولية المجتمع في تولي مساعدة هكذا اسر والإنفاق عليها سواء من قبل الدولة أو منظمات المجتمع الإنسانية أو المرجعيات الدينية . ويبدو من إجابات المبحوثات أن هناك تنصلاً أو تلكؤاً من قبل الجهات المذكورة بخصوص واجباتها في تقديم الرعاية الاجتماعية الكافية للمحتاجين ، مما اضطر هذه الشريحة من النساء إلى الخروج من البيت طلباً للعمل لإعالة أسرهن ، أفضل من أن يستجدين أو يصبحن عالة على الآخرين .

فقد أشارت بيانات البحث إلى أن (٨٧) مبحوثة يمثلن نسبة (٥٨%) من العينة لم يحصلن على أية مساعدة من أي جهة كانت ، في حين أشارت (٤١) مبحوثة يمثلن نسبة (٢٧،٣%) من العينة إلى أنهن يحصلن على إعانات حكومية تتمثل في راتب شبكة الحماية الاجتماعية أو إعانات دائرة الهجرة والمجهرين ، والمبالغ التي تقدمها هذه الجهات الحكومية قليلة جداً ولا تفي بأدنى احتياجات الأسرة .

أما دور المنظمات والهيئات غير الرسمية في تقديم المساعدات فانه كان ضعيفاً ، فقد أشارت (١٣) مبحوثة يمثلن نسبة (٨،٧%) من العينة بأنهن حصلن على إعانات من منظمات إنسانية كالهلال الأحمر أو جهات أجنبية ، وان (٩) مبحوثات يمثلن (٦%) من نساء العينة حصلن على مساعدات من جهات دينية. والجدول الآتي يوضح ذلك.

جدول رقم (١٥)
يبين جهة المساعدات التي تحصل عليها المبحوثات

جهة المساعدة	العدد	%
لم احصل على مساعدة أية جهة	٨٧	٥٨
إعانات حكومية	٤١	٢٧،٣
منظمات إنسانية	١٣	٨،٧
هيئات دينية	٩	٦
المجموع	١٥٠	١٠٠

١٠- دوافع العمل في مساطر النساء :

أن مشكلة عمالة النساء في المساطر من المشكلات المتعددة المناحي ومن ثم فإنها ذات دوافع متشابكة ، وهي تختلف من حيث درجة أهميتها وقد توزعت على الشكل التراتبي الآتي:

١- **الفقر والحاجة الاقتصادية:** إذ تشير بيانات البحث إلى أن انخفاض المستوى الاقتصادي للأسرة بسبب الفقر والحاجة الاقتصادية كان الدافع الرئيسي وراء عمالة (٨٥) مبحوثة يشكلن نسبة (٥٦%) من العينة ، وان هذا العامل اشتمل في (١٩،٣%) منه على حالات (الوفاة ، الطلاق ، الهجر، والسجن) وهذه الحالات من التصدع الأسري على الرغم من كونها من العوامل الاجتماعية ، إلا أنها تندرج في إطار العامل الاقتصادي لأنها تعني فقدان المعيل أو تخليه عن إعالة أسرته . كما أسهمت الظروف المادية الصعبة للمهجرين والنازحين وفقدانهم المأوى والمورد في إقبال (٢٣) مبحوثة يمثلن نسبة (١٥،٣%) من العينة على الانخراط في العمالة المرهقة لمواجهة العوز المادي الذي تعيشه أسرهن.

وَمثَل عجز الرجل المعيل للأسرة أو مرضه أو بطالته دافعاً لعمالة (١٧) مبحوثة يمثلن نسبة (١١،٤%) من العينة. وهناك (١٦) مبحوثة يمثلن نسبة (١٠،٧%) من العينة اضطررن إلى العمل لعدم كفاية دخل المعيل ولإضافة دخول وموارد جديدة من اجل تحسين مستوى معيشة أسرهن.

٢- **عدم توفر فرص العمل في القطاع العام:** وقد جاء تسلسل هذا الدافع ثانياً حيث أن التدمير وأعمال النهب والتخريب قد عطلت المنشآت الصناعية عن الإنتاج ، الأمر الذي زاد من عطالة أرباب الأسر ، وكان هذا دافعاً

أمام انطلاق (٣٦) مبحوثة يمثلن نسبة (٢٤%) من عينة النساء العاملات للانخراط بالعمل لدى القطاع الخاص لعدم توفر فرص العمل لدى القطاع الحكومي.

٣- **وجاء دافع الطموحات الزائدة** بالمرتبة الثالثة من بين دوافع عمل المبحوثات ، ذلك انه في مقابل الحاجة والضرورة المادية التي أجبرت بعض النساء على ممارسة العمل المرهق ، فان الجشع المادي والطموحات المتعجلة والمادية الطاغية قد شكلت الدافع لعمالة (١١) مبحوثة يمثلن نسبة (٧،٣%) من العينة.

٤- **دافع تأكيد الذات** : وقد ورد من خلال النتائج أن (١١) مبحوثة يمثلن نسبة (٧،٣%) من العينة سعّينَ من وراء عملهن من اجل تحقيق ذات مستقلة ، والاستقلال المادي بالصرف على أنفسهن.

٥- **دافع إشغال وقت الفراغ** : وأخيراً هناك (٧) مبحوثات يمثلن نسبة (٤،٧%) من النساء العاملات تذرعن بان إقبالهن على العمل كان بدافع إشغال وقت الفراغ . ونحن نعتقد أن المرأة لو أنجزت واجباتها البيتية على وفق ما مطلوب لما تبقى لها وقت فراغ. والجدول الآتي يوضح ذلك.

جدول رقم (١٦)
يبين دوافع عمل النساء في المساطر والمهن المرهقة

دافع العمل		العدد		%	
الفقر والحاجة المادية	فقدان أو ابتعاد المعيل عن أسرته	٢٩	٨٥	١٩،٣	٥٦،٧
	تهجير العائلة وفقدانها للمأوى	٢٣		١٥،٣	
	عجز المعيل أو مرضه أو بطالته	١٧		١١،٤	
	عدم كفاية دخل المعيل	١٦		١٠،٧	
عدم توفر فرص العمل في القطاع العام		٣٦		٢٤	
الطموحات الزائدة		١١		٧،٣	
تأكيد الذات		١١		٧،٣	
إشغال وقت الفراغ		٧		٤،٧	
المجموع		١٥٠		١٠٠	

وحقيقة فان المصطلحات الجديدة عن حقوق المرأة ومساواتها مع الرجل في الحقوق ومنها حق العمل ، مقبولة في مضمونها ودلالاتها الإنسانية ولكن يجب أن تكون بضوابط وفي حدود إمكانياتها ، وعندما يتكفل المجتمع إعالة المرأة ، ويوفي المكلفون بالتزاماتهم تجاهها ويضمنون أن تعيش عيشة كريمة ، عندها ينتفي اضطرارها لممارسة الأعمال الخارجية المرهقة ، وتسعى لأن تأخذ دورها الطبيعي في التفرغ لرعاية الأطفال والأسرة . وقد أكدت هذه الحقيقة إجابات (١٢٤) مبحوثة يمثلن نسبة (٨٢،٧%) من النساء العاملات في المساطر ، مقابل (١٧،٣%) من المبحوثات فضلن الاستمرار بالعمل الخارجي.

ولمعرفة مدى وجود علاقة بين دوافع عمل المرأة في المساطر وبين موافقتها على العودة إلى البيت من عدمه في حالة ضمان المجتمع معيشتها ، أظهرت نتائج اختبار (كا^2) وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين المتغيرين ، حيث بلغت قيمة (كا^2) المحسوبة (٨،٦) وهي اكبر من القيمة الجدولية (٦،٦) على مستوى ثقة (٩٩%) ودرجة حرية(١) . وهذا يعني أن غالبية النساء العاملات في المساطر يفضلن ترك العمل الخارجي

والتفرغ لأعمال البيت في حالة ضمان معيشتهن بغض النظر عن دوافع عملهن ، سواء كانت دوافع مادية أو دوافع أخرى . وهذه النتيجة توحي للباحثين تذمر غالبية النساء العاملات من العمل في المساطر ، واضطرارهن لقبوله تحت ضغط الحاجة المادية . والجدول الآتي يوضح ذلك.

جدول رقم (١٧)*
يبين رغبة المرأة في العودة إلى البيت في حالة ضمان معيشتها

دوافع عمل المرأة	العودة إلى البيت في حالة ضمان معيشة المرأة				المجموع	%
	موافقة	%	غير موافقة	%		
الفقر والحاجة المادية	٨٥	٥٦،٧	–	–	٨٥	٥٦،٧
أسباب أخرى	٣٩	٢٦	٢٦	١٧،٣	٦٥	٤٣،٧
المجموع	١٢٤	٨٢،٧	٢٦	١٧،٣	١٥٠	١٠٠

(*) انظر جدول رقم (١٦).

١١- مظاهر استغلال عمالة النساء :

ولأن عمالة المرأة في المساطر تقتصر على القطاع الخاص ، فقد تعرضت النساء العاملات إلى استغلال مضاعف ، والى تعسف في التعامل مع حقوقهن ، اشتمل على أنواع التحايل من قبل أصحاب الأعمال للتهرب من تطبيق قانون العمل ، رغم تساهل القانون تجاه القطاع الخاص على حساب العمال . فقد أشارت بيانات التسلسل المرتبي حسب الوزن المئوي لتسلسل الإجابات تصاعدياً ان جميع النساء العاملات في مساطر النساء محرومات من الحقوق التي نص عليها قانون العمل والخاصة بالرعاية الصحية والضمان الاجتماعي ، مما جعل حياة هذه الفئة من العاملات بائسة جداً .

وجاء في المرتبة الثانية ما أشارت إليه إجابات (١١٩) مبحوثة يمثلن (٧٩،٣%) من العينة بتفنن أصحاب العمل في استغلال حالات العسر الخاصة التي تعانيها العاملات بابتكارهم أساليب مهنية غير مألوفة لزيادة أرباحهم . من قبيل ما أشارت إليه (٥٧) مبحوثة بأنهن يتحملن نفقات النقل من والى مكان العمل ، وما أشارت إليه (٣٣) من العاملات بأنهن اضطررن إلى أن يستخدمن في العمل أدواتهن الخاصة لإحجام أصحاب العمل عن ذلك. في حين أشارت (٢٩) من العاملات إلى أنهن يقمن باصطحاب الطعام معهن للعمل ، حيث لا يقوم أرباب العمل بتوفير الطعام خلافاً لأعراف العمل المتعارف عليها.

وجاء في المرتبة الثالثة ما أشارت إليه إجابات (٩١) مبحوثة يمثلن (٦٠،٧%) من العينة من أن من مظاهر استغلال عمالة النساء هو طول يوم العمل الذي يصل أحياناً إلى أكثر من (١٤) ساعة وقد يغطي النهار كله وشطر من الليل ، خاصة عندما تعمل المرأة بالقطعة كما هو الحال في معامل الطابوق والكاشي والموزائيك أو الخدمة في المنازل.

وجاء في المرتبة الرابعة إجابات (٨٦) مبحوثة وبنسبة (٥٧،٣%) من العينة والتي أشارت إلى انخفاض الأجور وضآلتها مقارنة بأجور العاملين الرجال ، وقد ذكرت أكثر من عاملة أنهن لا يحصلن على الأجور في موعدها خلافاً لقول الرسول (ص) " أعطوا الأجير أجره قبل أن يجف عرقه". وتتضاعف أرباح الوسطاء

والمتعهدين بإيجاد العمل للنسوة وتوفير الأيادي العاملة الرخيصة لأرباب العمل ، مقابل عمولة يحصلون عليها من العاملة ومن صاحب العمل . وكل ذلك على حساب اجر العمل وإمعاناً في استغلال المرأة العاملة وهو ما أشارت إليه (٧٣) مبحوثة يمثلن نسبة (٤٨،٧%) من العينة. وإذا ما علمنا بان صاحب العمل والوسيط يشغل العشرات من النساء بهذه الطريقة ، أدركنا مدى الأرباح التي يجنيها هؤلاء المستثمرون من كدح وعرق العاملات.

وفي التسلسل المرتبي السادس أجابت بخجل (٢٧) مبحوثة يمثلن نسبة (١٨%) من العينة إلى ان بعض النساء العاملات يتعرضن إلى نماذج مختلفة من سوء السلوك أو إلى محاولات ظالمة لاستدراجهن. وربما بلغ استغلال بعضهن حدود العفة؟.

وأخيراً هناك الاستلاب المادي لمردود العمل والذي يتمثل بخضوع (٢٢) عاملة وبنسبة (١٤،٧%) من العينة إلى ضغط وإكراه الإباء والأزواج أو الإخوة لهن على العمل ، أو التعامل معهن كمن يملك ماكنة تسير برغبته ويحصل على إتعابها دون اعتراض. والجدول الآتي يوضح ذلك.

جدول رقم (١٨)(*)

جدول تسلسل مرتبي يبين مظاهر استغلال عمالة النساء

مظاهر الاستغلال		إجابات العينة		التسلسل المرتبي	الوزن المئوي
عدم وجود ضمان صحي أو اجتماعي		١٥٠		١	١٠٠
عدم تقديم صاحب العمل للخدمات	استعمل أدوات العمل الخاصة بي	٣٣	١١٩	٢	٧٩،٣
	لا يقدم لنا وجبات الطعام	٢٩			
	لا يدفع أجور النقل	٥٧			
طول وقت العمل		٩١		٣	٦٠،٧
قلة أجور العمل		٨٦		٤	٥٧،٣
استغلال الوسطاء		٧٣		٥	٤٨،٧
محاولات للمس بعفاف المرأة		٢٧		٦	١٨
استحواذ ولي الأمر على أجور العمل		٢٢		٧	١٤،٧

(*) أن مجموع الإجابات اكبر من حجم العينة (١٥٠) لتعرض العاملة الواحدة لأكثر من مظهر من مظاهر الاستغلال

١٢- مشاعر المبحوثات حول العمل بالمساطر:

أن الوضعية المزرية التي تعيشها هذه الشريحة من النساء العاملات جعلتهن يقبلن ممارسةأنواعاً من الأعمال الصعبة وهن عرضة لمتغيرات ذاتية واجتماعية ليست سهلة ، تعكس ظروف الصراع النفسي والاجتماعي التي تعاني منها المبحوثات. فبالإضافة للضغوط المادية التي تعيشها النساء العاملات ، هناك الضغوط النفسية التي تمدهن بعوامل القوة أو تحد منها.

فقد أشارت (٨٣) مبحوثة يمثلن (٥٥،٣%) من العينة بأنهن يشعرن بالخيبة والظلم المجتمعي ، لان المجتمع قد تخلى عنهن ، وكذلك تخلى المكلفين من الرجال عن واجباتهم بالإعالة . فيما أشارت (٤١) مبحوثة يمثلن

(٢٧،٣%) من العينة بأنهن يشعرن بالحرج جراء مزاولتهن لمثل هذه الأعمال التي هي اقرب إلى المهام الذكورية . حيث تحاول هذه الفئة من العاملات إخفاء هويتها والعمل في أماكن تكون غير معروفة فيها. وقد ذكرت (٢٦) مبحوثة يمثلن (١٧،٤%)من العينة بأنهن يقبلن على هذا النوع من العمل وهن راضيات ومتحديات للظروف التي يمررن بها ، والتي هي جزء من الظرف الاجتماعي العام. والجدول الآتي يوضح ذلك.

جدول رقم (١٩)
يبين مشاعر المبحوثات حول العمل في المساطر

نوع المشاعر	العدد	%
اشعر بالظلم المجتمعي	٨٣	٥٥،٣
اشعر بالحرج	٤١	٢٧،٣
افتخر بعملي	٢٦	١٧،٤
المجموع	١٥٠	١٠٠

١٣- نظرة المجتمع إلى عمالة المرأة في مساطر النساء:

وتقف التقاليد الاجتماعية الرجعية في أحيان كثيرة عائقاً في طريق عمل المرأة . وغالباً ما تواجه المرأة بعدم التشجيع ، وحتى المعارضة الشديدة من قبل المجتمع ، عندما ترغب في العمل في بعض المجالات التي تعتبر خارج نطاق الأعمال التقليدية للمرأة .

ولا بد من ملاحظة أن النظرة المجتمعية السلبية للمرأة العراقية العاملة تكاد تكون مقتصرة على أنماط العمل التي تمارسها المرأة في مساطر العمل ، لكونها غير متوافقة مع القيم الاجتماعية المحافظة.

ففي تقييم المبحوثات لنظرة المجتمع إلى عمالة النساء في المساطر أجابت (٩٣) مبحوثة يمثلن (٦٢%) من العينة بان هناك نظرة اجتماعية سلبية تجاه عمالة المرأة في المساطر والأعمال المرهقة. فيما رأت (٣٦) مبحوثة يمثلن (٢٤%) من العينة أن صورتهن كنساء عاملات في هذا النمط من العمل في نظر المجتمع هي صورة ايجابية ، أو نظرة عادية على اقل تقدير. فيما أشارت (٢١) عاملة يمثلن(١٤%) من المبحوثات بان النظرة الاجتماعية لعمالتهن تتراوح بين السلب والإيجاب . وهذه النتائج تعني بان تغير الاتجاهات المجتمعية التقليدية لصالح قبول أو تشجيع العمل الشمولي للمرأة بمزاولتها لمختلف أنماط الأعمال سيظل بطيئاً ومحدوداً ، وهذا الموقف يرجع في جزء مهم منه إلى التقاليد العربية التي لازالت تقف حجر عثرة أمام مزاولة النساء لمثل هذه المهن التي تجعلهن على تماس مباشر مع مجتمع الرجال ، مما قد يعرضهن إلى مخاطر الاختلاط . ومع ذلك فان مجريات الأمور في ظروف المجتمع العراقي تدل وتؤشر إصرار النساء على الممارسة الفعلية لجميع أنماط العمل متحديات نظرة الازدراء التي يوجهها البعض من الناس إلى المرأة العاملة بهكذا أعمال ، مادمن يسعين لتأمين لقمة العيش ولو بالحد الأدنى لمعيشة أسرهن . والجدول الآتي يوضح ذلك.

جدول رقم (٢٠)
يبين تقييم المبحوثات لنظرة المجتمع لعمالة المرأة في مساطر النساء

نظرة المجتمع	العدد	%

سلبية	٩٣	٦٢
ايجابية	٣٦	٢٤
بين السلب والإيجاب	٢١	١٤
المجموع	١٥٠	١٠٠

استنتاجات الدراسة:

نستطيع أن نؤكد في ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة الاستنتاجات التالية:

١- ارتبطت أوضاع المرأة العراقية العاملة بمساطر النساء بأوضاع الحروب والاحتلال وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي ، وما أفرزته من أزمات إنسانية عديدة ، من قبيل التهجير وارتفاع أعداد الأيتام والمشردين والأرامل والمطلقات والعوانس والبطالة والفقر وغيرها من تهديدات الأمن الاجتماعي.

٢- أظهرت الدراسة أن هناك ارتباطاً قوياً بين النزاع العنفي والفوضى الاجتماعية وبين الاضطراب الاقتصادي. فقد عطلت هذه الأوضاع سوق العمل وقلصت أو حجبت فرص العمل التي هي من أهم موجودات الفقراء ، الأمر الذي استدعى تقبل النساء أي فرصة عمل حتى وان كانت في بيئات غير آمنة.

٣- كشفت الدراسة أن استغلال عمالة النساء يبدأ بمراحل عمرية مبكرة ، وأنها تستمر لتشمل نساء من جميع الأعمار كالصبايا والفتيات والبالغات وكبيرات السن.

٤- هناك علاقة قوية بين العمالة المرهقة للنساء في المساطر وانخفاض المستوى التعليمي للمرأة ، إذ أن جميع العاملات كن أميات أو أشباه الأميات . وان بعض البنات تركن الدراسة للالتحاق بالعمل خروجاً على التقاليد والأعراف الاجتماعية السائدة التي تستنكر عمل الفتيات ، وهذا يؤكد ازدواجية القهر الذي تتعرض له النساء في الطبقات الشعبية الفقيرة بشكل خاص.

٥- أن النساء العاملات في المساطر والمهن المرهقة يدخلن إلى حقل العمل بلا تعليم أو تدريب أو تأهيل . ويمتهن مهناً ذات خطورة شديدة والكثير منها هامشية لا تكسبهن خبرة ولا تدر عليهن عائداً مجزياً.

٦- أن أوضاع عمل المبحوثات تتضمن استغلالاً مضاعفاً من قبل أصحاب الأعمال والوسطاء والمقاولين وأنواعاً من التحايل والتهرب من تطبيق الضمانات الاجتماعية للعاملين ، وضعف أو انعدام الرقابة الصحية والنقابية وغياب ابسط الحقوق التي يضمنها قانون العمل وخاصة المتعلقة منها بالأجر ووقت العمل وظروف العمل ، وشروط الحماية والوقاية من مخاطر العمل.

٧- تدعونا النتائج السابقة إلى القول بتطابق هذه النتائج إلى حد كبير مع ما خلص إليه دوركهايم في نظريته عن التفكك الاجتماعي وما خلصت إليه النظريات الماركسية من أن الظروف الاقتصادية والأزمات الاجتماعية هي المسؤولة بالدرجة الأولى عن المشكلات التي يعانيها أفراد المجتمع ، خاصة الفقراء منهم.

التوصيات:

من اجل علاج مشكلة مساطر العمالة المرهقة للنساء وفي ضوء نتائج البحث نوصي بالآتي:

١- توفير الحماية القانونية والضمانات الاجتماعية ومتابعة تنفيذ القواعد والمعايير التي يكفلها الدستور للمرأة العاملة وتشريعات العمل النافذة ، خاصة ما يتصل منها بظروف العمل والأجور ووقت العمل.

٢- وضع خطة عاجلة للإصلاح الاجتماعي والاقتصادي ، والبدء بعمليات التنمية وإعادة الإعمار لامتصاص البطالة وتشغيل كل القوى العاملة من الذكور والإناث . مع ملاحظة أن معالجة هذه المشكلة لا تقتصر على الجانب الاقتصادي فحسب ، بل أن هناك حاجات طبيعية ونفسية واجتماعية يجب على الدولة أن تضمنها للإنسان.

٣- يجب تمكين المرأة من القيام بالمشاريع الصغيرة للحرف النسوية كتنمية مستدامة من خلال تقديم الدولة للقروض والمِنح التشجيعية ، وان لا تكتفي ببرامج شبكة الحماية والمعونة الاجتماعية.

٤- نظراً لسعة فئة النساء الأرامل والمطلقات والعوانس في المجتمع العراقي ، فان على الدولة ومؤسسات المجتمع المدني ووسائل الإعلام ، المساهمة بتغيير الثقافة السائدة وتشجيع المواطنين وخاصة الشباب منهم على قبول الزواج بهذه الشرائح من النساء.

٥- وضع برنامج وطني لمكافحة الأمية الأبجدية والمهنية بين النساء والتأكيد على أهمية التدريب والتأهيل في حصول المرأة على مؤهلات متخصصة تمكنها من ممارسة مختلف الأعمال.

٦- على الدولة تفعيل وتنظيم دور مكاتب العمل ونقابة العمال في إيجاد فرص العمل للعاطلين ، وذلك للقضاء على استغلال أصحاب الأعمال والمقاولين والوسطاء لعمالة النساء في القطاع الخاص.

٧- توسيع أعداد المشمولين بإعانات شبكة الحماية الاجتماعية ورفع مبالغ الإعانة بما يسد الحد الأدنى للمعيشة خاصة النساء المعيلات لأسرهن.

٨- أن أي معالجة لأوضاع النساء العاملات في المساطر والمهن المرهقة يجب ان لا تكون بديلاً وفي المدى المنظور عن منع أو القضاء على هذا الأسلوب من العمل لتقاطع بعض أنماطه مع القدرات الجسدية والتكاليف الاجتماعية للمرأة.

المصادر:

أ- المصادر العربية:

١- ابن خلدون ، المقدمة ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، بلا تاريخ.

٢- ابن السكيت ، كنز الحفاظ في كتاب تهذيب الألفاظ ، تحقيق الأب لويس شيخو اليسوعي ، المطبعة الكاثوليكية للآباء اليسوعيين ، بيروت ، ١٨٩٥.

٣- ابن منظور ، لسان العرب ، دار صادر، بيروت ، ١٩٩٧.

٤- الاتحاد العام لنساء العراق ، ملحق تقريري العراق الثاني والثالث ، بغداد ،٢٠٠٠.

٥- د.إحسان محمد الحسن ود.عبد الحسين زيني ، الإحصاء الاجتماعي ، مطابع التعليم العالي ، الموصل ، ١٩٨٢.

٦- الأمم المتحدة ، تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٥.

٧- الأمم المتحدة ، اللجنة الاقتصادية لغرب آسيا ، المرأة في العالم عام ١٩٩٥، اتجاهات وإحصاءات ، السلسلة (ك) الرقم (١٢) .

٨- أنيس شهيد ، مظاهر السلوك الانحرافي بعد تغيير النظام السياسي في العراق ، رسالة ماجستير غير منشورة في علم الاجتماع ، كلية الآداب جامعة القادسية ، ٢٠٠٤.
٩- جريدة البينة الجديدة ، مساطر النساء : وجه آخر من حياة المرأة العراقية ، بغداد ، العدد (٤٠٦) ٢٠٠٧/٩/٢٠.
١٠- جريدة الصباح ، العدد (٨٤٩ / ١حزيران ، ٢٠٠٦، الملحق).
١١- دريد ثامر، تحقيقات جريدة الدستور، العدد ١٢٢٩، بغداد ٢ نيسان ، ٢٠٠٨.
١٢- د.سعاد خيري، المرأة وآفاق التطور في العراق ، بغداد ،١٩٧٥.
١٣- طالب عبد الرضا كيطان ، العزوف عن الزواج وعلاقته ببعض المتغيرات الاجتماعية – دراسة ميدانية في مدينة الديوانية ، رسالة ماجستير غير منشورة في علم الاجتماع ، كلية الآداب جامعة القادسية ٢٠٠٥.
١٤- د. عبد العظيم أنيس ، دليل المؤشرات لقياس أحوال المرأة العربية ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب أسيا ، بغداد ،١٩٨٣.
١٥- عزيز سيد جاسم ، المفهوم التاريخي لقضية المرأة ، ط١، بغداد ،١٩٨٦.
١٦- فارس محمد عمران ، المرأة بين اهتمام الأمم المتحدة ورعاية مصر، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ، ٢٠٠٥.
١٧- كارل ماركس ، رأس المال ، ترجمة راشد البراوي ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٤٧.
١٨- د.كريم محمد حمزة ، شبكة الحماية الاجتماعية في العراق – معوقات ومزايا ، بغداد ، ٢٠٠٦.
١٩- مايكل اراجيل ، سيكولوجية السعادة ، ترجمة فيصل يونس ، سلسلة عالم المعرفة (العدد١٧٥) ، الكويت ، ١٩٩٣ .
٢٠- مايكل رينر ، وضع ميزانيات لنزع السلاح- أوضاع العالم ، ترجمة د.علي حسين حجاج ، الأردن ، دار الكرمل للنشر والتوزيع ، عمان ، ١٩٩٥.
٢١- د. محمد سيد فهمي ، المشاركة الاجتماعية والسياسية للمرأة في العالم الثالث ، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ، ٢٠٠٤.
٢٢- د. محمود حسن ، الخدمات الاجتماعية المقارنة ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، بيروت ، ١٩٨٢.
٢٣- د. ناهد رمزي ، حماية صغار الفتيات في سوق العمل في البلاد العربية ، مجلة الطفولة والتنمية ، المجلس العربي للطفولة والتنمية ، القاهرة ، العدد (٥) مجلد (٢) ، ٢٠٠٢.
٢٤- د. نوال السعداوي، قضية المرأة المصرية السياسية والجنسية ، كراسات دار الثقافة الجديدة ، القاهرة ، ١٩٩٠.
٢٥- د. هاني سليمان طعيمات ، حقوق الإنسان وحرياته الأساسية ، دار الشرق للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، بلا تاريخ.
٢٦- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، إحصاءات ٢٠٠٠- ٢٠٠٤.

٢٧- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، مسح الأحوال المعيشية في العراق لعام ٢٠٠٥.
٢٨- وزارة العدل ، قانون العمل رقم (٧١) لسنة ١٩٨٧ المعدل ، بغداد ، ١٩٨٩.

ب- المصادر الأجنبية:

1- Oldace,Oxford advanced learner, dictionary of current English. A.S horn by Oxford University press ,1984.
2- Emile Durkhiem, on the division of labour in society, translated by G.Simpson, the Macmillan co. New York,1953.
3- Decter,Midge.The New Chastity and other Arguments against woman's Liberation coward MC cann and Geoghegan Inc. New York,1972.
4- Parsons ,T. The Social Systems, N.Y. Free Press,1957.
5- Liem,J.H,Liem, G.R. Understanding the individual and Family effects of unemployment , New York, Plenum Press,1990.

ج- شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت):

1- www.alhura.TV .C. alnahran.com.22.3.2008

استمارة مقابلة

١- العمر ( ) سنة.
٢- مستوى التعليم : أمي ( ) يقرا ويكتب ( ) ابتدائية ( ) متوسطة ( ) إعدادية ( ) بكالوريوس ( )
٣- الحالة الاجتماعية : أرملة ( ) مطلقة ( ) متزوجة حالياً ( ) مهجورة ( ) عانسة ( ) غير متزوجة ( )
٤- مكان الإقامة : المدينة ( ) قرى وأرياف ( )
٥- طبيعة الإقامة في المدن : أحياء شعبية( ) أطراف المدن والقصبات ( ) مساكن عشوائية ( ) أحياء راقية ( )
٦- المهنة الحالية :
٧- طبيعة العمل : دائمي ( ) موسمي ( )
٨- جهة العمل : لحساب النفس ( ) لحساب العائلة ( ) لحساب الغير من المعارف ( ) لحساب الغير الغرباء ( )
٩- أسلوب العمل : فردي ( ) جماعي ( )

١٠- مكان الإقامة بالنسبة لموقع العمل : من أهل المنطقة ( ) مهجرة ( ) قادمة للعمل من الريف القريب ( ) قادمة للعمل من محافظات أخرى ( )

١١- عدد أفراد الأسرة : ( ) فرداً

١٢- عدد الدخول التي ترد الأسرة : ( ) دخل

١٣- طبيعة سكن الأسرة : مستقل ( ) مشترك مع عوائل أخرى ( )

١٤- هل لديكِ أبناء من الأطفال دون ١٢ سنة : نعم( ) ليس لدي أطفال( ) أبنائي تجاوزت أعمارهم الطفولة ( )

١٥- كيفية التصرف مع الأطفال وقت العمل: اتركهم في البيت ( ) اصطحبهم معي للعمل( ) الأبناء بأعمار كبيرة ( ) ليس لدي أبناء ( )

١٦- هل قام الرجال المكلفون شرعاً بواجبهم في إعالتكِ : تخلوا عن واجباتهم بإعالتي رغم مقدرتهم ( ) ليس لديهم المقدرة على الإعالة ( ) يساعدوني لكن مساعدتهم لا تكفي ( ) لست بحاجة لأحد ( )

١٧- هل تحصلي على مساعدات من : الدولة ( ) منظمات إنسانية ( ) هيئات دينية ( ) لا احصل على مساعدة أية جهة ( )

١٨- ما هي الأسباب التي دفعتكِ إلى العمل في المساطر: الفقر والحاجة المادية ( ) عدم توفر فرص العمل في القطاع العام ( ) الطموحات الزائدة ( ) تأكيد الذات ( ) أشغال وقت الفراغ ( )

١٩- ما أسباب الفقر والحاجة المادية : فقدان المعيل أو ابتعاده ( ) تهجير العائلة ( ) عجز المعيل أو مرضه ( ) بطالة المعيل ( ) عدم كفاية دخل المعيل ( )

٢٠- لو أن الظروف الاقتصادية أصبحت ميسورة وإعالتك مكفولة هل توافقين على ترك العمل والتفرغ لمهام البيت : نعم ( ) لا ( )

٢١- أياً من مظاهر الاستغلال التالية التي تعرضت لها في العمل:

وجود ضمان صحي أو اجتماعي : نعم ( ) لا ( )

يستغرق وقت عملي أكثر من ٨ ساعات يومياً : نعم( ) لا ( )

احصل على أجور متدنية : نعم ( ) لا ( )

أتعرض إلى الاستغلال المادية لوسطاء العمل : نعم ( ) لا ( )

لا يؤمن لنا أصحاب العمل :

أدوات العمل : نعم ( ) لا ( ) وجبات الطعام : نعم ( ) لا ( )

أجور النقل : نعم( ) لا( )

يحاول بعض أصحاب العمل المساس بعفة العاملات : نعم ( ) لا ( )

يستحوذ ولي أمري على أجور عملي : نعم ( ) لا ( )

٢٢- كيف تصفين مشاعركِ بخصوص العمل الذي تمارسينه : اشعر بأن المجتمع ظلمني ( ) اشعر بالحرج ( ) افتخر بعملي ( )

٢٣- كيف تقيمين نظرة المجتمع إلى عمالة المرأة في المساطر : ايجابية ( ) سلبية ( ) بين السلب والإيجاب
( )

Women Workers Gatherings : A Field Study of Some Phenomena of Women Works in Modern Iraqi Society

Abstract

The present study is concerned with the working women in Iraq whose numbers have been growing extensively lately due to the deteriorating social, economic, and political conditions. The working women have been gathering in agreed upon areas just like the male daily labourers. They have been doing tiresome woks, like selling oil products, which are beyond their bodily abilities.

The study, hence, tried to highlight the reasons that stand behind this phenomenon and the relationship between this and some variable, like age, the educational level, the marital status, and the place of residence. To realize this objective, the researchers have designed a valid and reliable interview sheet distributed amongst (150) working women (the subjects) who have been shouldering the responsibility of hard works. The subjects have been chosen from Baghdad, Babylon, Kerbala, and Qadisiya. The study has resulted into the following:

1- The working women have belonged to different age groups, yet most of them ranged in age from (26-46) or above. Some were young. There was a notable relationship (Chi square = 0. 4) between the age variable and the style of work,

for the young women are prone to work in groups or with their relatives because they are apprehensive about their reputation.

2- This phenomenon is one of the city, and most working women lack education or they have not been trained.
3- The subjects belong to downtrodden families that suffer from poverty and unemployment. These were widows, divorced, spinsters, and those who have been forced to leave their places of residence.
4- The subjects have been suffering from harsh and inhumane working conditions. In addition, they have been abused by their employers and mediators.

The study has recommended that the government should:

1- Prepare a speedy plan to realize social, economic, and security reformation. Also, the rebuilding should grow hastily, so as to eliminate the obnoxious effect of unemployment.
2- Encourage and support the early marriage, in addition to the encouragement of marrying the widows and divorced.